

# اللغة ومقتضياتها الترجيحية لدى مدرسة التفسير بالأندلس

د. رشيد العلمي<sup>(\*)</sup>

---

(\*) أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - المحمدية، المغرب.



## مدخل:

لا يخفى على ذوي الألباب من الباحثين المنصفين، أن تفسير القرآن الكريم، يُعدُّ جزءاً خصباً من الفكر الإسلامي، هذا الفكر الذي يحاول جاهداً أن يصل إلى تصيّد بعض من معاني أنوار كلام الله تعالى.

ولمّا كان كلام الله تعالى مُطلقاً كاملاً حائزاً جميع فضائل البلاغة، ومزايا البيان، ومحاسن المعاني، محيطاً بجميع العلوم، مخاطباً عقل الإنسان وضميره ووجدانه؛ فإنّه أمر هذا الإنسان أن يُوظّف عقله وفكره وعِلْمه لفهم الخطاب القرآني الخالد؛ وامثالاً لهذا الأمر الإلهي، فإن الباحثين من علماء الإسلام قد بذلوا من الجهود المُضنيّة، ما هو فوق الطّاقة والجُهد، حبّاً ووفاءً لتفسير وبيان الخطاب الإلهي الخالد.

وكان طبعياً أن تتعدد الأفكار، وتختلف الآراء، وتباين الفهوم، حول الآية الواحدة، أو الجزء منها، بلّة حول الكلمة الواحدة، والحرف الواحد؛ لأن كل باحث وهو مسلح بجميع العلوم وضوابط التفسير، يحاول أن يغطي ببيانه ولغته وثقافته وعلمه وذكائه، وأحياناً بروحانياته، خصوصاً بالنسبة لذوي الاتجاه الإشاري في التفسير، الجزء من المعنى المطلق الذي يعتقد أنّه فهمه ووضع يده عليه.

وقضيّة اختلاف المفسّرين في مُلامستهم أجزاءً من المعنى الكلي الشامل المطلق لكلام الله تعالى، هي السّرّ الكامن وراء تمايزهم وحذقهم وكفاءتهم من جهة، ووراء ظهور هذه الموسوعات العلمية التفسيرية التي أخذت في الظهور منذ نشأة الحركة العلمية التي فجّر معينها الثّر الفياض كتاب الله تعالى، والتي ما زالت تتجدد وتتطوّر إلى ما شاء الله.

إنّ التجديد والتطور ليس في كلام الله؛ ولكن التجديد والتطور في الفهم والإدراك، فبقدر ما تتطور العلوم وتتقدم، فإننا بالطبع نتقدم في فهم معاني كلام الله، وأخصّ

بالذكر هنا آيات الأنفس والآفاق والكون؛ فجميع العلوم بدءاً من علوم اللغة والبلاغة، وعلوم الإسلام، ومروراً بعلوم الطبيعة والحياة، وانتهاء بالعلوم البحتة والعلوم الإنسانية، يمكن أن تُوظَّف لفهم الخطاب الإلهي؛ لأن هذه العلوم وغيرها مما سيظهر للوجود من علوم هي مما علَّمه الله عز وجل لآدم، حيث علَّمه الأسماء كُلَّها؛ قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾<sup>(1)</sup>، وهي من البيان الذي علَّمه الله عز وجل للإنسان؛ قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۖ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾<sup>(2)</sup>.

وبعبارة أوضح؛ فإن هذه العلوم هي التي قال الله بخصوصها: ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۖ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۖ إِفْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۖ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۖ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾<sup>(3)</sup>؛ فنحن في واقع الأمر نفهم كلام الله من خلال العلوم التي استودعها الله آدم، والتي من أجلها أسجد ملائكته له تحية وإكراماً.

إنَّ التجديد هو قتل القديم بحثاً، وهو فهم أقوال سلفنا الصالح التي بدونها لا يمكننا إطلاقاً أن نفهم كلام ربنا، بله أن نضيف فهماً جديداً، أو نلامس معنى لم نسبق إليه.

لقد استشعر علماء التفسير منذ عصر شيخ المفسرين الإمام الطبري وجود كمٍّ هائل من أقوال مفسري الصحابة، والتابعين، وأتباعهم، وغيرهم من العلماء إزاء آية أو جزء من آية من آي الذكر الحكيم، لذلك كانوا يعمدون إلى عملية الاختيار والانتقاء بين

(1) سورة البقرة، من الآية: 30.

(2) سورة الرحمن، الآيتين: 1-2.

(3) سورة العلق، الآيات: 1-5.

أقوال المفسرين، مُعتمدين على أساليب وطرق علمية، يتم الاحتكام إليها للمفاضلة بين هذه الأقوال التي قد تصل أحيانا إلى حدود التباين والتضاد والتقابل.

إنَّ الاختيار بين أقوال المفسرين، يتم عن طريق توظيف مرجحات علمية مختلفة، لها وشائج قرى بجميع العلوم، من حديث وفقه وأصول وتوحيد وقراءات وعلوم قرآن على اختلاف أنواعها، وعلوم لغة وبلاغة وغيرها...

هذه المرجحات العلمية لو تم جمعها من خلال أمهات التفسير المعتبرة المرعية لدى أهل السنة والجماعة، بعد التهذيب والتشذيب، وحسن التبويب والترتيب، لأصبحنا نتوفر على علم قرآني جديد، يمكن أن نطلق عليه: «علم الترجيح بين أقوال المفسرين». فإذا كانت غاية علم أصول الحديث معرفة الحديث المقبول من المردود؛ فإن غاية «علم الترجيح بين أقوال المفسرين» هي تمييز التفسير المقبول من المردود، والمحمود من المذموم، أو عبارة أخرى: فإن الغاية هي تمييز التبر من التراب.

ومن خلال اطلاعي المتواضع على تفاسير القرآن الكريم التي أنتجتها المدرسة الأندلسية، ككتاب «أحكام القرآن» لابن الفرس، و«أحكام القرآن» لابن العربي، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي، و«المحرر الوجيز» لابن عطية؛ تبين لي أنَّ أقطاب هذه المدرسة كانوا من أكثر علماء التفسير مفاضلة وترجيحا بين أقوال المفسرين والفقهاء واللغويين وغيرهم، باستثناء شيخ المفسرين ورئيس دائرتهم الإمام الطبري الذي ربما كان أول من تنبَّه إلى ذلك، حيث يذكر مجموعة من أقوال المفسرين ثم يفاضل ويرجح بينها بعبارات مختلفة، أكثرها دورانا في تفسيره قوله: «وأولى الأقوال بالصواب قول من قال كذا وكذا».

ومادام الوعاء الزماني في مثل هذه الملتقيات العلمية لا يسمح باستعراض سوى ما قلَّ ودلَّ، فإني سأكتفي باستعراض بعض المرجحات اللغوية والبلاغية، التي وظفها

الإمامان القرطبي وابن العربي رحمهما الله تعالى في موسوعتيهما التفسيريتين الجامعتين النفيستين، واللّتين تُعدّان من أنفس الذخائر التي أنتجتها العقلية الإسلامية الأندلسية.

وعليه؛ فإنّ بناء هذه الدراسة يتشكّل من اللّبنات التالية:

اللّبنة الأولى: الترجيح بمعاني مفردات اللغة.

اللّبنة الثانية: الترجيح بالعرف اللغوي.

اللّبنة الثالثة: الترجيح بمقتضى اللغة والمعنى.

اللّبنة الرابعة: الترجيح بالمعنى.

اللّبنة الخامسة: الترجيح بالمجاز.

اللّبنة السادسة: الترجيح بالارتباط بالآية.

اللّبنة السابعة: الترجيح بمراعاة سياق الآية.

اللّبنة الثامنة: الترجيح بالتأمل في الآية.

### اللينة الأولى: الترجيح بمعاني مفردات اللغة

إنَّ شِدَّةَ حساسية ميزان النقد اللغوي لدى مدرسة التفسير بالأندلس، جعلت مفسري هذه المدرسة يُوظِّفون معاني مفردات اللغة كأداة نقدية قوية في قبول أو رفض أقوال علماء التفسير وشيوخهم، كنقد أبي بكر بن العربي الأندلسي لشيخ المفسرين الإمام الطبري.

ففي سياق تفسير ابن العربي لقوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُمْ فِي أَلْمَظَاجِعِ﴾ في الآية الكريمة: ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَاهْجُرُوهُمْ فِي أَلْمَظَاجِعِ﴾<sup>(1)</sup>، أورد مجموعة من أقوال المفسرين بخصوص الحُكم الفقهي المراد من الهجر في المضاجع، ولم يرفض منها إلا قول شيخ المفسرين الطبري، وذلك لمجانبة تفسيره لـ «الهجر» - موارد الهجر في لسان العرب - لقناعته الراسخة أنَّ «اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص»<sup>(2)</sup>.

قال ابن العربي: «قوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُمْ فِي أَلْمَظَاجِعِ﴾ فيه أربعة أقوال:

الأول: يُؤَلِّقُهَا ظَهْرَهُ فِي فِرَاشِهِ؛ قاله ابن عباس.

الثاني: لَا يُكَلِّمُهَا وَإِنْ وَطَّئَهَا؛ قاله عكرمة.

الثالث: لَا يَجْمَعُهَا وَإِيَّاهُ فِرَاشٌ وَلَا وَطْءٌ حَتَّى تَرْجَعَ إِلَى الَّذِي يَرِيدُ؛ رواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك وغيرهم.

الرابع: يُكَلِّمُهَا وَيُجَامِعُهَا وَلَكِنْ بِقَوْلٍ فِيهِ غِلْظٌ وَشِدَّةٌ إِذَا قَالَ لَهَا تَعَالَى؛ قاله

(1) سورة النساء، من الآية: 34.

(2) المزهري للسيوطي، (1/92).

سفيان»<sup>(1)</sup>.

وقال: «قال الطبري: مَا ذَكَرَهُ مَنْ تَقَدَّمَ مُعْتَرِضٌ، واختار أن معناه: يُرْبِطُنَ بِالْهَجَارِ وهو الحُبْلُ في البيوت، وهي المراد بالمضاجع، إذ ليس «أَهْجَرُوهُنَّ» إلا أحد ثلاث معان، فلا يصح أن يكون من الهَجَرِ الذي هو الهذيان، فإن المرأة لا تُداوى بذلك، ولا من الهَجَرِ الذي هو مُسْتَفْحَشٌ من القول، لأن الله لا يأمر به، فليس له وجهٌ إلا أن تربطوهن بالهجار»<sup>(2)</sup>.

ثم انتقد ابن العربي تفسير الطبري انتقاداً لازعاً مستنداً إلى اللغة، حيث قال: «وَعَجَبًا لَهُ - أي الطَّبري - مع تبخُّره في العلوم وفي لغة العرب، كيف بَعَدَ عليه صواب القول، وحَادَ عن سداد النَّظَر؛ فلم يكن بُدَّ والحالة هذه مِنْ أَخْذِ المسألتين من طريق الاجتهاد المفضية بسالكها إلى السَّداد؛ فنظرنا في موارد (هـ جـ ر)، في لسان العرب على هذا النَّظَام فوجدناها سبعة:

- ضِدَّ الوَصْل.

- ما لا ينبغي من القول.

- مُجَانِبَةُ الشَّيْءِ، ومنه الهَجَرَةُ.

- هَذَيَانُ المريض.

- انتصافُ النَّهَار.

- الشَّابُّ الحسن.

(1) أحكام القرآن لابن العربي، (1/533).

(2) نفسه (1/533).



- الحبلُ الذي يُشدُّ في حِقْوِ البعيرِ ثُمَّ يُشدُّ في أحدِ رُسْعَيْهِ.

ونظرنا في هذه الموارد فألفيناها تدور على حرف واحد وهو البُعْدُ عن الشيء؛ فلهُجْرُ بُعْدٍ عن الوصل الذي ينبغي من الألفَةِ وَجَمِيلِ الصُّحْبَةِ، وما لا ينبغي من القول قَدْ بُعِدَ عن الصَّوابِ، ومجانبة الشيء بُعْدٌ منه وأُخِذَ في جانب آخر عنه، وهَذَيَانُ المريض قَدْ بُعِدَ عن نظام الكلام، وانتصافُ النهارِ قَدْ بُعِدَ عن طرفيه المحمودين في اعتدال الهواء وإمكان التصرف، والشاب الحسن قَدْ بُعِدَ عن العَابِ - أي العَيْبِ والذَّم -، والحبلُ الذي يُشدُّ به البعير قَدْ أَبْعَدَهُ عن استرساله في تصرفه واسترسال ما رُبِطَ عن تَقْلُقِهِ وَتَحَرُّكِهِ؛ وإذا ثبت هذا، وكان مَرْجِعُ الجميع إلى البُعْدِ، فمعنى الآية: أَبْعَدُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، ولا يُحتاج إلى هذا التَّكْلُفِ الذي ذكره العالم، وهو لا ينبغي لمثل السُّدِّي والكَلْبِيِّ، فكيف أن يختاره الطَّبْرِيُّ<sup>(1)</sup>.

فعن طريق الاحتكام إلى اللغة تم انتقاد ما ذهب إليه شيخ المفسرين الإمام الطبري؛ إذ تعتبر اللغة في الشرع حُجَّةً يجب التزامها والتقيد بنتائجها وحكمها.

## اللينة الثانية: الترجيح بالعرف اللغوي

تُطْلَقُ العادةُ ويُرادُ بها الدَّيْدَنُ، وهو ما اعتاد النَّاسُ، أو طائفةٌ منهم عليه، وعُرِفَتْ بأنَّها تكريرُ الشَّيءِ دائماً أو غالباً، على نهج واحد، وبدون علاقة عقلية.

وإذا كان أغلبُ العلماء يرون أن العادة والعرف لهما مدلول واحد، فإنَّ هناك جماعة منهم تذهب إلى القول بأن العادة تختصُّ بالأفعال، والعرف يختصُّ بالأفعال.

والعادة اللغوية ثلاثة أنواع: العربية العامة كوضع اسم القدم على العضو المعروف، والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة، والعربية الشرعية، كوضع مصطلحات الصلاة والحج والصيام على العبادات المعروفة، تركت معانيها اللغوية وتحلَّت بمعانٍ شرعية<sup>(1)</sup>.

ويمكن أن نمثل لذلك بما ساقه القرطبي بمناسبة تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْواً أَنْبَضُوا إِلَيْهَا﴾<sup>(2)</sup>، حيث ذكر أقوال العلماء بخصوص شروط أداء صلاة الجمعة، والتي منها المسجد المسقَّف، ثم ختم ذلك بالتعليق على قول ابن العربي: «قال علماءنا: من شرط أدائها المسجدُ المُسَقَّفُ؛ قال ابن العربي: ولا أعلم وجهه»<sup>(3)</sup>.

وقد انتقد القرطبي ما ذهب إليه ابن العربي مُبيناً خطأه مستنداً إلى العرف اللغوي، قال: «قلت: وَجْهُهُ قوله تعالى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾»<sup>(4)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ

(1) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها لعلال الفاسي (ص: 151-152)، أصول الفقه لمحمد أبو زهرة (ص: 273)، علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص: 89).

(2) سورة الجمعة، من الآية: 11.

(3) الجامع لأحكام القرآن (18/113).

(4) سورة الحج، من الآية: 24.

بَيُوتِ آذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ<sup>(1)</sup>، وحقيقة البيت أن يكون ذا حيطانٍ وسَقْفٍ، هذا العُرفُ،  
والله أعلم<sup>(2)</sup>.

---

(1) سورة النور، من الآية: 36.

(2) الجامع لأحكام القرآن (18/113-114).

### اللينة الثالثة: الترجيح بمقتضى اللغة والمعنى

جعل القرطبي من الاحتكام إلى اللغة، والعمل بما تقتضيه وتستوجبه من معاني ومدلولات، أداة نقدية معتبرة لديه؛ ففي سياق تفسير قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾<sup>(1)</sup>، ذكر مجموعة طيبة من أقوال المفسرين لمعنى «الإدّهان»، ناقدًا ما ذهب إليه ابن العربي.

قال القرطبي: «قال ابن عباس وعطيّة والصّحّاك والسّدي: ودّوا لو تكفرون فيتمادون على كفرهم، وعن ابن عباس أيضا: ودّوا لو تُرخص لهم فيرخصون لك، وقال الفراء والكلبي: لو تلين فيلينون لك، والإدّهان: التّلين لمن لا ينبغي له التّلين؛ قاله الفراء، وقال مجاهد: المعنى ودّوا لو ركنّت إليهم وتركت الحقّ فيالثونك، وقال الرّبيع بن أنس: ودّوا لو تكذب فيكذبون، وقال قتادة: ودّوا لو تذهب عن هذا الأمر فيذهبون معك، قال الحسن: ودّوا لو تُصانعهم في دينك فيصانعونك في دينهم، وعنه أيضا: ودّوا لو ترفض بعض أمرك فيرفضون بعض أمرهم، قال زيد بن أسلم: لو تُنافق وترائي فينافقون ويؤاؤون، وقيل: لو تضعف فيضعفون؛ قاله أبو جعفر، وقيل: ودّوا لو تُداهن في دينك فيداهنون في أديانهم؛ قاله القُتبي، وقيل: طلبوا منه أن يعبد آلهتهم مُدّة ويعبدوا إلهه مُدّة، فهذه اثنا عشر قولاً»<sup>(2)</sup>.

ثم قال: «قال ابن العربي: ذكر المفسرون فيها نحو عشرة أقوال، كلّها دعاوى على اللغة والمعنى، أمثلها قولهم: ودّوا لو تكذب فيكذبون، ودّوا لو تكفروا فيكفرون»<sup>(3)</sup>.

(1) سورة القلم، آية: 9.

(2) الجامع لأحكام القرآن (230 / 18).

(3) نفسه (230 / 18).

وقد انتقد القرطبي ما ذهب إليه ابن العربي، وذلك استنادا إلى القاعدة النقدية: «مقتضى اللغة والمعنى»؛ حيث قال: «قُلْتُ كُلُّهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى صَحِيحَةٌ عَلَى مَقْتَضَى اللُّغَةِ وَالْمَعْنَى، فَإِنَّ الْإِدَّاهَانَ: اللَّيْنُ وَالْمُصَانَعَةُ، وَقِيلَ: مُجَامَلَةُ الْعَدُوِّ وَمُصَانَعَتُهُ وَمُمَايَلَتُهُ، وَقِيلَ: الْمُقَارَبَةُ فِي الْكَلَامِ وَالتَّلْيِينُ فِي الْقَوْلِ ... قَالَ الْمُبَرِّدُ: يُقَالُ أَذْهَنَ فِي دِينِهِ وَدَاهَنَ فِي أَمْرِهِ: أَيِ خَانَ فِيهِ، وَأَظْهَرَ خِلَافَ مَا يُضْمَرُ ...»<sup>(1)</sup>.

(1) الجامع لأحكام القرآن (231 / 18).

## اللبنة الرابعة: الترجيح بالمعنى

يُوظَّفُ القرطبي المعنى الذي يفهمه انطلاقاً من النص القرآني الذي يكون بصدد تفسيره، كأداة من أدوات الترجيح النَّقدية، ولم يكن يلجأ إلى هذه الأداة المَرْجَّحة إلا في الحالات التي لا يقتنع فيها بآراء المفسرين، لتباينها وعدم استنادها إلى أدلة علمية مقنعة.

من ذلك مثلاً أنه لمَّا تعرَّض لإبانة معنى لفظ «الأحقاب» في قوله تعالى: ﴿لَبِيشَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾<sup>(1)</sup>، ساق مجموعة من الأقوال المفسِّرة المتعارضة، التي يتعذر بل يستحيل التوفيق بينها، أو ترجيح بعضها عن بعض، علماً أنَّها مروية عن أقطاب التفسير، من علماء الصحابة والتابعين وغيرهم، لذلك نجده يرفضها، بما فيها من الأحاديث المرفوعة المروية بالسند المنقطع، وبصيغة التمريض.

قال: «قوله تعالى: ﴿لَبِيشَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾»، أي ماكنين في النار ما دامت الأحقاب، وهي لا تنقطع، فكلَّمَا مضى حُقُبٌ جاء حُقْبٌ، والحُقْبُ بضمتين: الدهر، والأحقاب: الدهور، والحِقْبَةُ بالكسر: السَّنة، والجمع حَقَبٌ ... والحُقْبُ: ثمانون سنة في قول ابن عمر، قال السُّدِّي: سبعون سنة ...، قال الحسن: الأحقاب لا يدري أحدكم هي، ولكن ذكروا أنها مائة حُقْبٍ، والحُقْبُ الواحد منها سبعون ألف سنة، اليوم منها كآلف سنة مما تعدُّون، وعن أبي أُمَامَةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أَنَّ الْحُقْبَ الْوَاحِدَ ثَلَاثُونَ أَلْفَ سَنَةٍ»؛ ذكره المهدوي، وقال قُطْرُب: هو الدهر الطويل غير المحدود، وقال عمر بن الخطاب، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «وَاللَّهِ لَا يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ دَخَلَهَا حَتَّى يَكُونَ فِيهَا أَحْقَابًا، الْحُقْبُ بَضْعٌ وَثَمَانُونَ سَنَةً، وَالسَّنَةُ ثَلَاثُمِائَةٍ

(1) سورة النبأ، آية: 23.

وَسِتُّونَ يَوْمًا، كُلُّ يَوْمٍ أَلْفُ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، فَلَا يَتَّكِلَنَّ أَحَدُكُمْ عَلَى أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ؛ ذكره الثعلبي، ...»<sup>(1)</sup>.

بعد استعراض القرطبي لهذه الأقوال المفسرة المتضاربة، لم يُرَجِّحْ إلا ما ذكره أولاً من حيث إنَّ المراد بالأحقاب: الدَّهور على الإطلاق، دون تعيين أو تحديد لعدد السنوات، وذلك استناداً إلى المعنى الذي فهمه من الآية؛ قال: «قلت: هذه أقوال متعارضة، والتحديد في الآية للخلود، يحتاج إلى توقيفٍ يقطع العذر، وليس ذلك بثابتٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وإنَّما المعنى - والله أعلم - ما ذكرناه أولاً، أي: لاثنين فيها أزماناً ودهوراً، كُلُّمَا مضى زمنٌ يَعْقُبُهُ زمنٌ، وَدَهْرٌ يَعْقِبُهُ دهرٌ، هكذا أبد الآبدين من غير انقطاع»<sup>(2)</sup>.

#### تقارب المعاني:

وقد يقبل القرطبي جميع الأقوال المفسرة دون ترجيح أو مفاضلة بينها إذا كانت هذه المعاني مُتقاربة، مُتدانية، نابعة من المعين العام للآية؛ من ذلك مثلاً أنه لما تعرَّض لتفسير قوله تعالى: «تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ»<sup>(3)</sup>، أورد مجموعة طيبة من الأقوال المفسرة، ورغم أنها تبدو متعارضة، فَإِنَّهُ قَبِلَهَا جميعاً بدون أدنى تحفظ، وذلك استناداً إلى تقارب معانيها.

قال: «أي تعلم ما في غيبي ولا أعلم ما في غيبك، وقيل: المعنى تعلم ما أعلم ولا أعلم ما تعلم، وقيل: تعلم ما أخفيه ولا أعلم ما تُخْفِيهِ، وقيل: تعلم ما أريد ولا أعلم ما

(1) الجامع لأحكام القرآن (19/ 177-178-179).

(2) نفسه (19/ 179).

(3) سورة المائدة، من الآية: 118.

تريد، وقيل: تعلم سِرِّي ولا أعلم سِرَّكَ لأنَّ السِّرَّ موضِعُهُ النَّفْسُ، وقيل: تعلم مِنِّي مَا كان في دار الدُّنْيَا ولا أعلم مَا يكون مِنكَ في دار الآخرة»<sup>(1)</sup>.

ثم قال مُبَارِكاً ومُزَكِّياً جميعَ هذه الأقوال: «قلتُ: والمعنى في هذه الأقوال مُتَقَارِبٌ، أي تعلم سِرِّي وما انطوى عليه ضميري الذي خلَقْتَهُ، ولا أعلم شيئاً مِمَّا اسْتَأْثَرَتْ بِهِ مِنْ غَيْبِكَ وَعِلْمِكَ»<sup>(2)</sup>.

(1) الجامع لأحكام القرآن (6 / 376).

(2) نفسه (6 / 376).



### اللينة الخامسة: الترجيح بالمجاز

مما تميّزت به المدرسة الأندلسية في التفسير الإقلاّل من اللجوء إلى إبراز الأسرار البيانية، والكشف عن الأساليب الجمالية والنكت البلاغية، بخلاف المدرسة المشرقية التي توسّعت في ذلك أيّما توسّع.

ولعلّ السرّ في عدم توسّع مُفسّري الأندلس عموماً والقرطبي خصوصاً في الأمور البلاغية، يرجع إلى أنّ هذا الأخير، كان يحبّ الجنوح إلى الحقيقة، فكُلّمَا كان بالإمكان حَمْلُ اللَّفْظ على الحقيقة حَمَلُهُ عليها، دون إن يلجأ إلى المجاز؛ يقول القرطبي: «وإذا دَارَ الكلامُ بين الحقيقة والمجاز، فالحقيقةُ الأصلُ، كما في كتب الأصول»<sup>(1)</sup>.

يقول الأستاذ القصبي محمد زلط: «لم يتوسّع القرطبي في الأسرار البلاغية أثناء شرحه للقرآن الكريم، ولعلّ السرّ في ذلك يرجع إلى أن الأندلسيين والمغاربة، لم يُعنوا بعلوم البلاغة والبيان، ولم يهتمّوا بها كثيراً، على عكس المشاركة الذين توفّقوا في دراستها وشرحها، كما يرجعُ السرّ في ذلك أيضاً إلى أنّ القرطبي كان يميلُ إلى استعمال الحقيقة، فالحقيقة هي الأصل، والمجاز فرع عنها، فإذا أمكن حمل اللفظ على الحقيقة، فلا داعٍ إلى استعمال المجاز»<sup>(2)</sup>.

لا يجب أن نفهم من قول الأستاذ زلط، أنّ القرطبي لم يكن يؤمن بوجود المجاز في القرآن الكريم؛ بل يؤمن بذلك على مذهب الجمهور من علماء الأمة سلفاً وخلفاً، وحسبنا للتدليل على ذلك ما ساقه بمناسبة تفسير قوله تعالى: «يُرِيدُ أَنْ يَنْفَضَّ»<sup>(3)</sup>.

(1) الجامع لأحكام القرآن (4/ 257).

(2) القرطبي ومنهجه في التفسير (ص: 292).

(3) سورة الكهف، من الآية: 76.

حيث قال: «قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْفَضَّ﴾ أي: قَرَبَ أَنْ يَسْقُطَ، وهذا مجازٌ وتوسُّعٌ، وقد فُسِّرَ في الحديث بقوله: «مائلٍ»، فكان فيه دليل على وجود المجاز في القرآن، وهو مذهب الجمهور، وجميع الأفعال التي حَقُّها أن تكون للحيِّ الناطق متى أُسْنِدَتْ إلى جمادٍ أو بهيمةٍ فإنَّها هي استعارة، أي لو كان مكانها إنسان، لكان ممثلاً لذلك الفعل، وهذا في كلام العرب وأشعارها كثير...، وقال حسان بن ثابت:

لَوْ أَنَّ اللَّؤْمَ يُنْسَبُ كَانَ عَبْدًا      قَبِيحَ الْوَجْهِ أَعْوَرَ مِنْ ثَقِيفٍ  
وقال عنتره:

فَازَوْرَ مِنْ وَقَعِ الْقَنَا بِلَبَانِهِ      وَشَكَا إِلَيَّ بِعَبْرَةٍ وَتَحْمُحِمِ  
وقد فُسِّرَ - أي عنتره - هذا المعنى بقوله:

لَوْ كَانَ يَذْرَى مَا الْمَحَاوِرَةُ اشْتَكَى

وهذا في هذا المعنى كثيرٌ جداً، ومنه قول الناس: إِنَّ ذَارِي تَنْظُرُ إِلَى دَارِ فُلَانٍ، وفي الحديث: «اشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا»<sup>(1)</sup>.

ومما يَدُلُّ على اقتناع القرطبي بوجود المجاز، أنه جعله - على قِلَّةِ لجوئه إليه - أداةً من أدواتِ التَّرْجِيحِ عنده؛ ففي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾<sup>(2)</sup>، ذكر اختلاف المفسرين بخصوص العِنْدِيَّةِ وَالرَّزْقِ، وهل هما على الحقيقة أم على المجاز.

(1) الجامع لأحكام القرآن (11/25-26).

(2) سورة آل عمران، آية: 169.

قال: «قوله تعالى: ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزَقُونَ﴾» فيه حذف مضاف تقديره: عند كرامة ربهم، و«عِنْدَ» هنا تقتضي غاية القرب، فهي كـ«لَدَى»، ولذلك لم تُصَغَّر فيقال: «عُنَيْدَ»؛ فهذه عِنْدِيَّةُ الكرامة، لا عندية المسافة والقرب، و«يُرَزَقُونَ» هو الرِّزْقُ المعروف في العادات، ومن قال: هي حياة الذكر، قال: يُرَزَقُونَ الذكر الجميل، والأول الحقيقة، وقد قيل: إِنَّ الأرواح تُدْرِكُ في تلك الحال التي يَسْرَحُونَ فيها من روائح الجنة وطيبها ونعيمها وسرورها، ما يَلِيْقُ بالأرواح حيث ترتزق وتنتعش، وأمَّا اللذات الجسمانية، فإذا أُعيدَت تلك الأرواح إلى أجسادها، استوفت من النِّعيم جميع ما أَعَدَّ الله لها<sup>(1)</sup>.

وقد رجَّح القرطبي القول الأخير استناداً إلى المجاز، كأداة من أدوات التَّرجيح اللغوية عنده، وإن كان لا يلجأ إليها إلا نادراً؛ قال: «وهذا قولٌ حسن، وإن كان فيه نوعٌ من المجاز، فهو الموافق لما اخترناه»<sup>(2)</sup>.

(1) الجامع لأحكام القرآن (4/ 274).

(2) نفسه (4/ 274).

### اللينة السادسة: الترجيح بالارتباط بالآية

المراذُ بالارتباط بالآية عند القرطبي، وجودُ اتِّصالٍ أو علاقةٍ وطيدةٍ بين النصِّ القرآني وقول المفسرين.

إنَّ كُلَّ كلام تفسيري يورده القرطبي ولا يرتبط بالآية من حيث: المنطوق أو المفهوم أو الإشارة، أو النقل أو العقل، أو اللغة، فهو مردودٌ وباطل.

وقد جعل القرطبي من قضية الارتباط بالآية، قاعدة نقدية يزكي على ضوئها أقوال المفسرين؛ فيقبلها ويرتضيها، أو يردّها رافضاً لها، معتبراً أنها قولاً غريباً وأجنبياً عن كلام الله تعالى.

من ذلك مثلاً أنه لما تعرّض لتفسير قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْفِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِحُّ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ﴾<sup>(1)</sup>، ذكر بعض الأقوال المفسرة المؤولة للآية موضع الشاهد؛ فقال:

«لَا شَرْفِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ» أي لم يكن إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً، وإنما كان حنيفاً مسلماً، وإنما قال ذلك لأن اليهود تُصَلِّي قِبَلَ المغرب، والنصارى تصلي قبل المشرق، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِحُّ﴾ أي تكاد محاسن محمد صلى الله عليه وسلم تظهر للناس قَبْلَ أن أوحى الله تعالى إليه، ﴿نُّورٌ عَلَى نُورٍ﴾ نبيٌّ من نسلِ نبيٍّ، وقال الضحاك: شَبَّهَ المطلب بالمشكاة، وعبد الله بالزجاجة، والنبي بالمصباح، كان في قلبهما، فورث النبوة من إبراهيم، ﴿مِنْ شَجَرَةٍ﴾ أي شجرة التقي والرضوان، وعشيرة الهدى والإيمان، شجرة

(1) سورة النور، من الآية: 35.

أصلها نبوة، وفرعها مروءة، وأغصانها تنزيل، وورقها تأويل، وخدمها جبريل وميكائيل»<sup>(1)</sup>.

ثم أظهر عدم رضاه على هذه التأويلات المحتملة المتكلفة، غير المنضبطة بأصول التفسير وقواعده العلمية، بسوقه نقد ابن العربي لها، حيث قال: «قال القاضي - أي ابن العربي -: وهذا كله عدولٌ عن الظاهر، وليس يمتنع في التمثيل أن يتوسّع المرء فيه»<sup>(2)</sup>.

لم يكتف القرطبي بنقل نقد ابن العربي، الذي يرى أن هذه التأويلات إنما هي تجاوز لظاهر القرآن الكريم، وما توحى به حقيقة ألفاظه، حيث يجب ألا يُحمَل اللفظ على المجاز، إلا إذا تعدّر حمْلُهُ على الحقيقة التي هي الأصل، والأساس المعول عليه...، فإذا تردّد اللفظ بين الحقيقة والمجاز، فالأولى أن يُحمَل على الحقيقة، حتى يدُلّ الدليل على المجاز.

لقد رفض القرطبي التأويلات السابقة؛ لكونها لا تتصل ولا ترتبط بالآية موضع الشاهد، يقول: «قلتُ: وكذلك - أي العدول عن الظاهر - في جميع الأقوال، لعدم ارتباطه بالآية»<sup>(3)</sup>.

(1) الجامع لأحكام القرآن (263 / 12).

(2) نفسه (263 / 12).

(3) نفسه (264 / 12).

## اللجنة السابعة: الترجيح بمراعاة سياق الآية

المراد بمراعاة سياق الآية، هو إيلاء الوشائج اللغوية والأسلوبية والمقامية السائدة بين أجزاء النص، المكونة لنظمه ونسيجه، ما تستحقه من عناية وأولوية وأسبقية.

يُعَدُّ شيخ المفسرين ابن جرير الطبري رحمه الله، من العلماء السابقين الذين نادوا بضرورة العناية بسياق الآية، كضابطٍ من ضوابط تفسير القرآن الكريم.

وإذا نظرنا إلى تفسيره؛ سنجد أنه يركّز على التفسير انطلاقاً من العناية بسياق الآية، من ذلك قوله: «فغير جائز صرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها من دلالة ظاهر التنزيل، أو خبر عن الرسول تقوم به حجة، فأما الدعاوى فلا تتعذر على أحد»<sup>(1)</sup>، وقوله أيضاً: «وإذا كان ذلك كذلك، كان وصل معاني الكلام بعضه ببعض أولى، ما وجد إليه سبيل»<sup>(2)</sup>، وقوله: «فتوجيه الكلام إلى ما كان نظيراً لما في سياق الآية، أولى من توجيهه إلى ما كان منعزلاً عنه»<sup>(3)</sup>.

ولما كان القرطبي يسيّر على سنن ومنهج السلف الصالح من علماء هذه الأمة، فإنه طبّق روح هذا الضابط التفسيري في تفسيره القيم خير تطبيق؛ بل الأكثر من ذلك، كان يوظفه كأداة مرجحة نقدية معتبرة مرعية لديه.

فلدى معرض تفسير قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ أَنْ تُسَوَّىٰ بَنَانُهُ﴾<sup>(4)</sup>، ذكر اختلاف المفسرين بخصوص تعيين المراد بالبنان وتسويته، قال: «البنان عند العرب: الأصابع،

(1) تفسير الطبري (9/389).

(2) نفسه (9/262).

(3) نفسه (6/91).

(4) سورة القيامة، من الآية: 4.

واحدها: بَنَانَةٌ...، وقال عنتره:

إِنَّ الْمَوْتَ طَوْعٌ يَدِي إِذَا مَا وَصَلْتُ بَنَانَهَا بِالْهُنْدُوَانِي

فنبّه بالبَنَانِ على بقيّة الأعضاء، وأيضا فإنها أصغر العظام، خصّها بالذكر لذلك...، وقال ابن عباس وعامة المفسرين: المعنى «عَلَى أَنْ تُسَوَّى بَنَانَتُهُ» ﴿٢٩٩﴾ أي نجعل أصابع يديه ورجليه شيئا واحدا، كخُفِّ البعير، أو كحافر الحمار، أو كظلف الخنزير، ولا يمكنه أن يعمل بها شيئا، ولكننا فرقنا أصابعه حتى يأخذ بها ما شاء، وكان الحسن يقول: جعل لك أصابع فأنت تبسطهن، وتقبض بهنّ، ولو شاء الله لجمعهن فلم تتق الأرض إلا بكفّيك، وقيل: أي نقدر أن نعيد الإنسان في هيئة البهائم، فكيف في صورته التي كان عليها»<sup>(1)</sup>.

وقد فاضل المفسر بين هذه الأقوال، ورجّح أن يكون المراد بالبنان الأصابع، وذلك استنادا إلى سياق الآية، قال: «قلت: والتأويل الأول أشبه بمساق الآية، والله أعلم»<sup>(2)</sup>.

وسياق تفسير قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ ﴿٢٩٩﴾<sup>(3)</sup>.

إذ ذكر اختلاف المفسرين بخصوص نزع الغلّ من صدور المؤمنين، هل هو واقع في الدنيا، أم مكان حصوله هو الجنة، حيث قال: «قال ابن عباس: أول ما يدخل أهل الجنة الجنة تُعَرِّضُ لهم عينان، فيشربون من إحدى العينين، فيذهب الله ما في قلوبهم من

(1) الجامع لأحكام القرآن (94 / 19).

(2) نفسه (94 / 19).

(3) سورة الحجر، آية: 48.

غِلٍّ، ثم يدخلون العين الأخرى فيغتسلون فيها، فتُشْرِقُ ألوانهم، وتصفو وجوههم، وتجري عليهم نظرة النعيم...، وقال علي بن الحسين: نزلن في أبي بكر وعمر وعلي والصحابة، يعني ما كان بينهم في الجاهلية من غِلٍّ»<sup>(1)</sup>.

ثم فاضل بين هذه الأقوال مُرجِّحاً من بينها قول ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، الذي يرى أن نزع الغِلِّ من الصدور سيحصل في الجنة، وليس في الدنيا كما ذهب إليه البعض.

وقد استند القرطبي في هذا التَّرجيح إلى سياق الآية؛ قال: «والقولُ الأوَّلُ أَظْهَرُ، يدلُّ عليه سياق الآية»<sup>(2)</sup>.

(1) الجامع لأحكام القرآن (33/10).

(2) نفسه (33/10).



## اللبنة الثامنة: الترجيح بالتأمل في الآية

المراءُ بالتأمل في الآية، التفكر وإعمال النظر، وتقليب الفكر والتدبر، وذلك من أجل فهم الآية واستكناه معناها.

وقد جعل القرطبي من «التأمل في الآية» أداة نقدية يقبل أو يردّ على ضوئها أقوال المفسرين، أو أقوال بعض أهل الكتاب.

ففي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصُدُّونَ﴾<sup>(1)</sup>، نجد القرطبي ينتقد قول عبد الله بن الزُّبَيْرِى النَّصْرَانِي، الذي جرت بينه وبين الرسول مناظرة في شأن عيسى عليه السلام، والذي فهم من قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾<sup>(2)</sup> أَنَّ المسيح الذي تعبده النصارى، وعزيرُ الذي تعبده اليهود، أنَّهُمَا من حصب النار.

يقول القرطبي: «... وقال ابن عباس: أراد به مناظرة عبد الله بن الزُّبَيْرِى مع النبي صلى الله عليه وسلم في شأن عيسى، وأن الضَّارِبَ لهذا المثل هو عبد الله بن الزُّبَيْرِى السَّهْمِيّ حال كفره، لما قالت له قريش: إن محمداً يتلو: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾، فقال: لو حَضَرْتُهُ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ، فقالوا: وما كنت تقول له؟ قال: كنت أقول له: هذا المسيحُ تعبدهُ النصارى، واليهودُ تعبُدُ عزيراً، أفهُمَا من حصب جهنم؟ فعجبت قريش من مقالته ورأوا أنه قد خصم، وذلك معنى قوله: ﴿يَصُدُّونَ﴾، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ أَلَدَيْنَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ ۖ وَأَنذَرْتُكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾<sup>(3)</sup>»<sup>(4)</sup>.

(1) سورة الزخرف، آية: 57.

(2) سورة الأنبياء، من الآية: 98.

(3) سورة الأنبياء، آية: 100.

(4) الجامع لأحكام القرآن (103/16).

وقد انتقد المفسر الفهم السيء والخاطئ لعبد الله بن الزبير، استناداً إلى أداة «التأمل في الآية»؛ حيث قال: «ولو تأمل ابن الزبير في الآية ما اعترض عليها، لأن الله تعالى قال: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾، ولم يقل: «ومن تعبدون»، وإنما أراد الأصنام ونحوها مما لا يعقل، ولم يُرد المسيح ولا الملائكة، وإن كانوا معبودين»<sup>(1)</sup>.

وإذا أعملنا النظر؛ فإن هذا التأمل الذي عن طريقه اهتدى القرطبي للفهم الصائب للآية، هو تأمل منضبط ومرتبطة بالنحو، الذي يوظف اسم الموصول «من» للعاقل، واسم الموصول «ما» لغير العاقل من الحيوان والجماد.

إنَّ هذا التأمل ليس تأملاً اعتباطياً، أو ناتجاً عن رجم بالغيب، أو ضربة حظ، أو رمية من غير رام، بل هو تأمل العالم العارف بمسالك التفسير، وعلوم اللغة وبلاغتها.